

ردم الهوة

تعزيز التماسك الاجتماعي والمساءلة
من خلال عملية الإصلاح في لبنان

موجز سياسي، آذار/ مارس 2024 - آب/ أغسطس 2024

وئام
من أجل
الإشراك
والتقبل
والوساطة

إخلاء المسؤولية

تولت إنتاج هذا التقرير منظمة ألف - تحرك من أجل حقوق الإنسان بالشراكة مع منظمة أوكسفام، شيفت، ورايت تو بلاي في إطار مشروع العمل من أجل المشاركة والقبول والوساطة (WE'AM) الممول من الاتحاد الأوروبي. تتحمل ألف - تحرك من أجل حقوق الإنسان ومنظمة أوكسفام، شيفت، ورايت تو بلاي مسؤولية مضمون التقرير الذي لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

فهرس

7	1. الموجز التنفيذي
8	التوصيات
11	2. نبذة عامة عن السياق وتطوره
14	3. عوامل التوتر في لبنان
14	الأسباب الجذرية
16	عوائق الإصلاح التشريعي
17	تأثير التوترات
19	4. أثر عمليات الإصلاح في التماسك الاجتماعي
19	الجمود السياسي والشلل المؤسسي
19	الإصلاحات الاقتصادية: ضبايئة الطريق إلى التعافي
20	الإصلاحات القضائية ومكافحة الفساد: مكانك قف
20	الإصلاحات الاجتماعية: تقدّم محدود في معالجة حالة انعدام المساواة

1. الموجز التنفيذي

تقوم منظمة ألف - تحرك من أجل حقوق الإنسان تحت إشراف منظمة أوكسفام بتنفيذ مشروع WE'AM (العمل من أجل المشاركة والقبول والوساطة)، الممول من الاتحاد الأوروبي. يهدف المشروع إلى المساهمة في التعافي الوطني المتمحور حول الأفراد، عملاً بركائز 3RF ولا سيما الركيزة الثالثة التي تصب في خانة بناء بيئة متماسكة اجتماعياً.

وفي إطار المشروع، تقوم منظمة ألف بإعداد سلسلة من التقارير السياسية التي ترمي إلى معالجة عوامل التوتر الاجتماعي في لبنان وتأثير إجراءات الإصلاح في تمكين التماسك الاجتماعي. يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى تصميم تدخلات سياسية طويلة الأمد لحماية المجتمعات المختلفة في لبنان والمجموعات المهمشة. وتقوم منظمة ألف بتحليل مصادر المعلومات الثانوية وتقارير الأخبار والمقالات لتحديد الأسباب الجذرية للتوترات الاجتماعية استناداً إلى النتائج المستمدة من تقارير التصورات، التي جرى إعدادها في إطار مشروع WE'AM، والتي تلتقط تصوّرات المجتمع بشأن التوترات الاجتماعية وعمليات الإصلاح.

يُعدُّ هذا الموجز السياسي الأول في سلسلة من التقارير ويُغطي الفترة الممتدة بين 1 آذار / مارس و31 آب / أغسطس 2024.

كرّرت سُبحة الأزمات في لبنان وكانت ضحيّتها الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكوميّة، حيث يشعر المواطنون بأنهم متروكين لأمرهم في دولةٍ أعجزت من توفير الأمن الأساسي أو إنفاذ القوانين. وفي واقع الأمر، أدّى تصاعد الصراع المسلح بين حزب الله وإسرائيل إلى تعميق الهوة المجتمعيّة داخل المجتمع اللبناني. أمّا انهيار مؤسسات الحكم في البلاد، والذي تسارع نتيجة القيود الاقتصادية المستمرة، فيدفع المواطنين إلى حافة الفقر ويُسبب باحتدام التوترات الاجتماعية واستفحال المنافسة على الموارد الشحيحة. ويُسكّل وجود اللاجئين، لا سيّما السوريين منهم، سبباً لتصاعد حدة التوتر، حيث يُنظر إليهم من زاوية الغريم المنافس على فرص العمل والمساعدات، مما يُوَدّي إلى تفشّي التمييز وخطاب الكراهية والعنف. وعليه، يتدهور التماسك الاجتماعي على وقع تزايد أعمال العنف والجرائم والتمييز الممارس بحق الفئات المهمشة، مما يُوَدّي إلى شرخ عمودي في البلاد. ويزداد الطين بلّة نتيجة الشلل الحكومي في لبنان، المدفوع بالفراغ السياسي الحالي، والفساد، الذي يُعيق الإصلاحات التشريعية اللازمة لمعالجة التحديات.

تقترح منظمة ألف التوصيات التالية للتخفيف من حدة هذه القضايا وتعزيز التماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان في لبنان:

التوصيات

إلى مجلس النواب اللبناني

- إقرار التشريعات الأساسية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والقضائية الشاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لحالات التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار، وتعزيز السلامة العامة، وإعادة الثقة إلى المؤسسات الحكومية. يشمل ذلك اتخاذ تدابير لتعزيز استقلالية القضاء، ومكافحة الفساد، ووضع سياسات اقتصادية تنمي العدالة الاجتماعية والاستقرار.
- تعزيز استقلالية القضاء من خلال سنّ القوانين التي تحمي القضاة من الضغوط والتدخلات السياسي، وضمان ألا تقتصر الإصلاحات في النظام القضائي على الجانب الهيكلي بل تتعداه إلى تحقيق الفعالية في ضمان العدالة للجميع.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في العملية التشريعية والحوكمة. ضمان مراقبة جميع الإصلاحات عن كثب وإخضاعها للتدقيق العام لمنع الفساد وسوء الإدارة، اللذين يقوّضان الثقة العامة.
- ضمان أن تكون التشريعات شاملة وتأخذ في الاعتبار احتياجات الفئات السكانية المستضعفة.
- الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الحكومة اللبنانية وتكثيف الجهود نحو المصادقة على معاهدات إضافية.

إلى الحكومة اللبنانية

- إعطاء الأولوية للإصلاحات الاقتصادية والسياسية والقضائية الشاملة وضمان إنفاذها لمعالجة الأسباب الجذرية للتوترات الاجتماعية.
- إعطاء الأولوية للتنمية المستدامة من خلال سياسات اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل تركّز على النمو واستحداث فرص العمل والتنويع الاقتصادي. يُمكن أن يساعد ذلك في التخفيف من بعض الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، سيّما الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها العديد من المواطنين.
- وضع سياسات شاملة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفئات السكانية الضعيفة، سيّما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والدعم الاقتصادي.
- دعم مبادرات مكافحة التمييز وتنفيذ السياسات التي تحمي الفئات المهمشة، بما في ذلك اللاجئين والنساء والأقليات، من التمييز في التوظيف والتعليم والرعاية الصحية.
- تعزيز آلية الشكاوى في وحدة الأمن السيبراني التابعة لقوى الأمن الداخلي لضمان سهولة استخدامها في حالات الإبلاغ وإحاطة الضحايا علمًا بالإرشادات والخطوات الواجب اتخاذها بعد الإبلاغ. تعمير هذا النظام على نطاقٍ واسعٍ لرفع مستوى الوعي العام، والتأكد من إعلام الأفراد بتوفره وإمكانية الوصول إليه عند الحاجة.
- الترويج لثقافة وسائل الإعلام لتعزيز التفكير النقدي والحدّ من تأثير الروايات المثيرة للانقسام على التماسك الاجتماعي.

- اتخاذ التدابير التي تُعزز سلامة المجتمع، سيّما ليلاً، من أجل بيئة أكثر أماناً. التأكيد على الأثر غير المتناسب لانعدام الأمن في الليل.
- تعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون المحلية على التعامل مع حل النزاعات داخل المجتمع. إنّ قرب المجتمع من هيئات إنفاذ القانون يمكن أن يُساعد في تنفيس الاحتقان بين المجتمعات والدولة، سيّما في المناطق التي تأوي أعداد كبيرة من اللاجئين.

إلى السلطات المحليّة

- التأكيد على أهمية تعزيز الحسّ المجتمعي بالمسؤولية من دون إذكاء النعرات الأُمّنيّة.
- تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية لتنفيذ برامج اجتماعية هادفة تعالج التحديات التي تواجهها شرائح مختلفة من السكان.
- إنشاء آليات الكشف المبكر عن التوترات الاجتماعية والصراعات داخل المجتمع وتنفيذ التدابير الوقائيّة لمعالجة القضايا الأساسية قبل تفاقمها.
- تحويل المساحات العامة المتاحة، مثل المكتبات أو الحدائق العامة، مركزاً آمناً ومحايداً لتعزيز التواصل بين المجتمعات وداخلها، بحيث تستحيل فضاءً لعقد جلسات التوعية وغيرها من الأنشطة.
- تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار من خلال إنشاء منصات داخل السلطات المحلية تسمح لهم بالمساهمة في وضع السياسات التي تؤثر فيهم بشكلٍ مباشر. لعلّ هذا الإجراء يساعد في الحد من جاذبية الأيديولوجيات المتطرّقة في صفوف الشباب.

إلى الجهات المانحة الدولية بما في ذلك الجهات الرئيسية في 3RF

- دفع الحكومة اللبنانية نحو تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية، مع التأكيد على أهمية معالجة الأزمة الحالية وتعزيز الاستقرار.
- تمكين آليات التنسيق بين الحكومة المحلية والجهات الفاعلة الدولية ومنظمات المجتمع المدني لضمان أن تكون جهود الإصلاح شاملة وشفافة ومتكاملة. تُسهم هذه الإجراءات في تعزيز فعالية المبادرات وتجنّب الوقوع في التكرار.
- إشراك الأصوات المهمشة في صنع القرار بشأن عمليات الإصلاح لضمان التمثيل الشامل للمجتمع.

إلى البرامج الدوليّة في لبنان، بما في ذلك البرامج التي يقودها الاتحاد الأوروبي

- المساهمة في إنشاء مركز تعاوني يعمل على توحيد نتائج رصد أثر البرامج المنفذة المتمحورة حول الاستقرار الاجتماعي وتقييمه لضمان الفعالية وتعديل الاستراتيجيات بحسب مقتضى الحال.

- إعطاء الأولوية للبرامج التي تدعم التعاون بين الوكالات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص لتنفيذ حلول شاملة ومنسقة.
- التشجيع على تنفيذ المشاريع التي تهدف عمومًا إلى تعزيز السلامة والأمن العام وضمان التمويل المناسب.
- دعم البرامج التي تعزز محو الأمية الإعلامية تحقيقًا للتفكير النقدي والحد من تأثير الروايات الداعية إلى التفكك على التماسك الاجتماعي.
- الحرص على انسجام أي نشاطات دعم في لبنان مع السياق المحلي وضمان أن تكون مبنية على الاحتياجات وشاملة للمجتمعات الضعيفة وعادلة.
- إسقاط الطابع المركزي عن المساعدات والموارد لضمان المزيد من الاستقلال المحلي في عمليات صنع القرار وتخصيص الموارد، وتمكين المجتمعات المحلية من معالجة التحديات الفريدة التي تواجهها معالجة أفضل.
- زيادة عدد برامج إعادة التوطين المطبقة في لبنان بهدف توزيع المسؤوليات المترتبة عن استضافة اللاجئين.
- الاستثمار في قدرة المجتمع على الصمود من خلال دعم برامج الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للمجتمعات المتضررة من الأزمات المستمرة، سيما الفئات السكانية الضعيفة.

إلى منظمات المجتمع المدني

- توفير مساحات آمنة للحوار بين المواطنين اللبنانيين ومجتمعات اللاجئين لتعزيز التفاهم والتسامح والتعاون، والحد من التوترات، وخاصةً في صفوف الشباب، بما في ذلك من خلال التعاون مع قادة المجتمع المحلي لتعزيز الحوار والتفاهم بين الأديان.
- الحرص على أن تُشرك عمليات تصميم البرامج المجتمعات المحلية بحيث تكون التدخلات أفضل تلبيةً للاحتياجات المحلية.
- إنشاء منديات حوار مجتمعي لتسهيل المناقشات المفتوحة بشأن المخاوف المتعلقة بالسلامة، والصعوبات الاقتصادية، والقضايا الاجتماعية، وضمان سماع وجهات نظر مختلفة وأخذها في الاعتبار.
- إنشاء آليات للتغذية الراجعة داخل برامج منظمات المجتمع المدني لضمان قدرة المستفيدين، سيما من المجتمعات المهمشة، على التعبير عن مخاوفهم واقتراحاتهم، مما يؤدي إلى تدخلات أكثر استجابة.
- تشجيع الصحافة المسؤولة التي تركز على التقارير الإيجابية وتساهم في خطابٍ عامٍ إيجابي.
- الدعوة إلى إشراك الأصوات المهمشة في عمليات صنع القرار لضمان التمثيل الشامل للمجتمع.
- الدعوة إلى اللامركزية في المساعدات والموارد لصالح الحكم الذاتي المحلي.

2. نبذة عامة عن السياق وتطوره

في الفترة ما بين شهري آذار/مارس وأب/أغسطس 2024، تأثر الوضع نتيجة تراكم العوامل المؤججة لنار التوتر الاجتماعي في لبنان.

اشتدت حدّة الصراع الذي اندلع بتاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بين حزب الله وإسرائيل¹. ومع أنّ المواجهات اقتصرّت في البداية على الحدود الجنوبية بين لبنان وإسرائيل²، إلا أنّها سرعان ما تصاعدت لتشمل تدريجيًا منطقة البقاع³، وبعلمك تحديدًا، فضلًا عن الاغتيالات المستهدفة في الضاحية الجنوبية لبيروت⁴. وبحلول نهاية شهر آب/أغسطس، صعّدت إسرائيل هجماتها على الضاحية الجنوبية، واستهدفت بشكلٍ عشوائيٍّ المباني والبنى التحتية المدنية في المنطقة⁵. ونتيجة المواجهات، وصل عدد النازحين داخليًا إلى 113,054 شخصًا⁶، وبلغ عدد الضحايا 1566 ضحية، ضمّنًا 589 قتيلًا منهم 137 مدنيًا⁷. وأدّت الهجمات إلى إلحاق دمارٍ شاملٍ بقرابة 4 آلاف مبنى سكني وتضرر نحو 20 ألف مبنى آخر⁸. ومع استقرار النازحين داخليًا في مناطق مختلفة بسبب الحرب، واجهت المجتمعات المحلية ضغوطًا إضافية، في ظلّ ندرة الموارد. فتصاعدت لجهة الخطاب الطائفي، سيّما في المناطق التي تستضيف النازحين داخليًا، حيث نظر السكان المحليون، الذين يعانون من ضائقة اقتصادية، إلى الوافدين الجدد على أنّهم عبءٌ يستنزف أو يهدد مواردهم المحدودة أو سلامتهم. أدّت هذه الديناميكيات إلى تأجيج حدّة الاستياء وتعميق شرح الانقسامات الطائفية.

1 صحيفة الإندبندنت (3 تشرين الأول/أكتوبر 2024). الجدول الزمني للصراع بين إسرائيل وحزب الله وحماس: كل ما حدث منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول. المرجع: <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/israel-hamas-hezbollah-gaza-attack-lebanon-iran-b2623075.html>

2 مكتب تسيق الشؤون الإنسانية (18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023). لبنان: تحديث عاجل رقم 1 - تصاعد المواجهات في جنوب لبنان. المرجع: <https://www.unocha.org/publications/report/lebanon/lebanon-flash-update-1-escalation-hostilities-south-lebanon-18-november-2023>

3 الأخبار الوطنية (26 شباط/فبراير). غارات إسرائيلية على مدينة بعلمك اللبنانية لأول مرة منذ بدء الحرب على غزة. المرجع: [/https://www.thenationalnews.com/mena/2024/02/26/israeli-jets-strike-lebanons-baalbek-for-the-first-time-since-gaza-war-began](https://www.thenationalnews.com/mena/2024/02/26/israeli-jets-strike-lebanons-baalbek-for-the-first-time-since-gaza-war-began)

4 مكتب تسيق الشؤون الإنسانية (3 كانون الثاني/يناير 2024). لبنان: تحديث عاجل رقم 8 - تصاعد المواجهات في جنوب لبنان. المرجع: <https://www.unocha.org/publications/report/lebanon/lebanon-flash-update-8-escalation-hostilities-south-lebanon-3-january-2024>

5 شبكة الإغاثة (10 أيلول، سبتمبر 2024). لبنان: التحديث العاجل رقم 26 - تصاعد المواجهات في جنوب لبنان، اعتبارًا من 6 أيلول/سبتمبر 2024. المرجع: <https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-flash-update-26-escalation-hostilities-south-lebanon-06-september-2024>

6 المنظمة الدولية للهجرة (5 أيلول/سبتمبر 2024). لقطة سريعة عن الحركة - الجولة 45. المرجع: <https://dtm.iom.int/reports/lebanon-mobility-snapshot-round-45-05-09-2024>

7 شبكة الإغاثة (10 أيلول، سبتمبر 2024). لبنان: التحديث العاجل رقم 26 - تصاعد المواجهات في جنوب لبنان، اعتبارًا من 6 أيلول/سبتمبر 2024. المرجع: <https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-flash-update-26-escalation-hostilities-south-lebanon-06-september-2024>

8 المرجع نفسه

ونتيجة هذه الحرب الدامية والمتواصلة والتي تفاقمت بسبب الاستقطاب السياسي المستمر والانقسامات – والذي يتجلى بعدم انتخاب رئيسٍ جديدٍ للجمهورية – تأزّم الوضع في لبنان، وتنامت مشاعر اليأس وعدم اليقين بشأن المستقبل. وأدّى الصراع إلى تقويض قدرة الدولة على معالجة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، سيّما وأنّ **الفراغ الرئاسي، وعدم انعقاد جلسات مجلس الوزراء، حالا دون تنفيذ الإصلاحات.**⁹

وفي شهر نيسان/أبريل، قرر مجلس النواب **تأجيل موعد الانتخابات البلدية للمرة الثالثة** بحجة أنّ العنف لا يزال قائماً في جنوب لبنان ولا يمكن إجراء الانتخابات بمعزلٍ عن دوائر الجنوب.¹⁰ تسبب التمديد لولاية المجالس البلدية المنتخبة بالفنص من قدرة الأخيرة لابل شلّها تماماً في بعض البلديات. وفي السنوات السابقة، كان الانهيار الاقتصادي في لبنان قد أدّى إلى إقصاء الموظفين عن القطاع العام وإجبار البلديات على خفض ميزانيّة العمل والتدخل في مجالاتٍ أساسية. حتى بعد تأجيل الانتخابات البلدية للمرة الثانية، ظل العديد من البلديات غير راضٍ عن تمديد ولايته، وشعر أنّه مضطر إلى مواصلة مهامه على الرغم من غياب أي دعم. ورغم التحديات المتواصلة التي تواجهها البلديات، لم تُمنح الأخيرة أيّ صلاحيات أو امتيازات، أو مخصصات ماليّة للتغلب على هذه العقبات.¹¹ وفي ضوء البيانات المتوفرة من السنوات السابقة، يُرجّح أن يكون الوضع الحالي أكثر خطورة.

يواجه العديد من المجالس صعوبةً في أداء مهامه، مما يؤثّر في الحكم المحلي ويُفقد البلدية موثوقيتها ويقوّض تدريباً أهميتها أو صلتها بالإدارة المحلية. تؤدي الأزمة الاقتصادية المستمرة في لبنان إلى تفاقم هذا الوضع بسبب الموارد المحدودة الموضوعة بتصرّف البلديات.¹² وتتنامى هذه التحديات بفعل عوامل عديدة، بما في ذلك القدرة الإداريّة المحدودة، وعدم كفاية الموارد البشرية ومعدات تكنولوجيا المعلومات، وضعف إنفاذ القانون، وهلمّا جرّاً.¹³ ويظهر هذا معاناة البلديات لجهة النقص في الموارد.

تضاعفت معدلات الفقر في لبنان بنسبة أكثر من ثلاثة أضعاف في خلال العقد المنصرم، حيث أثرت في 44% من السكان، فبات يعيش واحد من أصل ثلاثة لبنانيين في حالة فقر.¹⁴ أجبرت الأزمة الاقتصادية والمالية المستعرة الأسر على اللجوء إلى آليات تكيف مختلفة، مثل خفض استهلاك المواد الغذائيّة، وعصر النفقات غير الأساسية، والحد من الإنفاق على الرعاية الصحية.¹⁵ وعليه، تنامت التفاوتات وتعمّقت، مما أثر بشكلٍ غير متناسب في الفئات الأكثر ضعفاً، ضمناً النساء، والأفراد من مجتمع الميم، واللاجئين، والمهاجرين، وغيرهم، الذين غالباً ما تحمّلوا وطأة هذه التحديات النظاميّة وتعرّضوا للتهميش. وفي ظل الحرب المستمرة وسائر الأزمات الأخرى التي تُرخي بظلالها على لبنان، **من المتوقع أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي، مع تنامي حجم معاناة الأفراد والأسر لتلبية الاحتياجات الأساسية.**¹⁶

9 لبنان الآن (14 حزيران/يونيو 2024). مأزق الرئاسة اللبنانية. المرجع: <https://nowlebanon.com/lebanese-presidency-stalemate>

10 نهارنت (25 نيسان/أبريل 2024). البرلمان يؤجل الانتخابات المحلية مرة أخرى مع احتدام المعارك في الجنوب. المرجع: <https://www.naharnet.com/stories/en/304817-parliament-postpones-local-elections-again-as-violence-rocks-south>

11 أ.ف. (2023). كانون الثاني/يناير). تحديات بناء السلام والاستقرار الاجتماعي التي تواجهها البلديات في ظل الأزمات المستمرة في لبنان. المرجع: <https://alefliban.org/publications/peacebuilding-and-social-stability-challenges-faced-by-municipalities-within-a-context-of-ongoing-crisis-in-lebanon>

12 LCPS (12 أيلول/سبتمبر 2024). إصلاح الانتخابات البلدية في لبنان: مسارات نحو الحكم المحلي الديمقراطي. المرجع: <https://www.lcps-lebanon.org/en/articles/details/4888/reforming-municipal-elections-in-lebanon-pathways-to-democratic-local-governance>

13 معهد التحرير. (18 أيار/مايو 2023). الحكم المحلي في لبنان: السراب الكبير. المرجع: <https://timep.org/2023/05/18/local-governance-in-lebanon-the-great-mirage>

14 البنك الدولي (23 أيار/مايو 2023). لبنان: الفقر يرتفع بثلاث أضعاف في خلال العقد الماضي ليصل إلى 44% في ظل أزمة طويلة الأمد. المرجع: <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/05/23/lebanon-poverty-more-than-triples-over-the-last-decade-reaching-44-under-a-protracted-crisis>

15 المرجع نفسه

16 شبكة الإغاثة (20 آب/أغسطس 2024). برنامج الأغذية العالمي في لبنان: أبرز أحداث منتصف العام 2024. المرجع: <https://reliefweb.int/report/lebanon/wfp-lebanon-2024-mid-year-highlights>

ويظل لبنان البلد الذي يضم أكبر عددٍ من اللاجئين نسبةً لعدد السكان، حيث تُقدَّر الحكومة عدد اللاجئين السوريين على أراضيها بـ1.5 مليون نسمة، إلى جانب ما يقرب من 11238 لاجئٍ من جنسيات أخرى. وبينما تعاظمت تراكمات الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، **تدهور وضع اللاجئين، فارتفعت معدلات الفقر وتراجعت القدرة على الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية والتعليم.**¹⁷ وفي الواقع، تعيش تسعة من كل عشرة أسر سورية في لبنان تحت خط الفقر.¹⁸ وقد تسبب كلٌ من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والوضع الأمني المتدهور في البلاد بتحويل الأنظار باتجاه اللاجئين السوريين، سيّما لناحية الجرائم المرتكبة على يد مواطنين سوريين. **وأصبح المجتمع السوري هدفاً لخطاب الكراهية والاعتداءات التي يشنها مواطنون لبنانيون.** ويواجه اللاجئون السوريون تمييزاً من جانب الحكومة اللبنانية، حيث يكافح الكثيرون لتجديد وثائقهم القانونية، ويجدون العملية شبه مستحيلة سيّما منذ الاشتباه بتورط سوري في اختطاف وقتل باسكال سليمان في شهر نيسان/أبريل¹⁹ وإدانة آخر في إطلاق النار على السفارة الأميركية في شهر يونيو/حزيران.²⁰ **وعليه، يواجه السوريون خطر الترحيل²¹ فيما تستهدف غارات معسكراتهم،²² ويُعانون مزيداً من التهميش داخل لبنان.²³**

وفي سياق آخر، أقدم رجلٌ في شهر أغسطس/آب الماضي على قتل ابنة أخته، إحدى المؤثرات على تطبيق تيك توك، بحجة استعادة شرف العائلة بعد أن تعرّضت الأخيرة للابتزاز الإلكتروني نتيجة مقطع فيديو فاضح قامت بنشره على صفحتها من التطبيق.²⁴ **وتظل جرائم الشرف مصدر قلق خطير في لبنان،** خاصة في ظلّ عدم سوق أي اتهامات جنائية بحق الجاني.²⁵ **لا يزال التمييز ضد مجتمع LGBTQIA+ مستمراً** وقد أُلقي القبض على رجلين بتهمة قتل شخص متحوّل جنسياً في دورا، بعد العثور على جثته مصابة بعدة طعنات في الوجه.²⁶

17 المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2024). لبنان في لمحة 2024 المرجع: <https://www.unhcr.org/lb/at-a-glance#:~:text=Lebanon%20,11refugees%20of%20other%20nationalities%2C238%remains%20a%20country%20hosting>.

18 البنك الدولي (23 أيار/مايو 2024). لبنان: الفقر يرتفع بثلاث أضعاف في خلال العقد الماضي ليصل إلى 44% في ظل أزمة طويلة الأمد. المرجع: <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/05/23/lebanon-poverty-more-than-triples-over-the-last-decade-reaching-44-under-a-protracted-crisis>

19 نهارنت (8 نيسان/أبريل 2024). الجيش يقول إن مسؤولاً في القوات المسلحة قُتل أثناء محاولة سرقة سيارته ونقل جثته إلى سوريا. المرجع: <https://www.naharnet.com/stories/en/304462-army-says-1f-official-killed-during-attempt-to-steal-his-car-body-taken-to-syria>

20 لوريون لو جور. (8 حزيران/يونيو 2024). اعتقال أكثر من 40 شخصاً على خلفية الهجوم على السفارة الأميركية في لبنان. المرجع: <https://www.orientlejour.com/article/1416613/plus-de-40-arrestations-en-rapport-avec-lattentat-contre-lambassade-des-etats-unis-au-liban.html>

21 مركز الوصول لحقوق الإنسان (20 أيار/مايو 2024). أخبار اللاجئين الأسبوعية. المرجع: https://www.instagram.com/p/C7MIY5XKKoh/?hl=en&img_index=6

22 موقع النشرة الإخباري (23 أيار/مايو 2023). المسيح حول قرار إخلاء مخيم الواحة للنازحين بده: قرارات الدولة أقوى من توجيهات مفوضية اللاجئين. المرجع: النشرة الإخبارية

23 موقع 961 (14 أيار/مايو 2024). إغلاق أكثر من 500 شركة سورية تعمل بشكل غير قانوني في لبنان. المرجع: <https://www.the961.com/500-syrian-businesses-illegally-operating>

24 لبيانون أون (17 آب/أغسطس 2024) عائلة بعلبكية تقتل ابنتها المؤثرة على منصة تيك توك لغسل العار. فيلم أدى إلى قتلها المرجع <https://www.lebanonon.com/news/269741>

25 المرجع نفسه.

26 لوريان لوجور (21 أيار/مايو 2024). جريمة قتل لشخص متحول جنسيا في دورا: القبض على مشتبه بهم. المرجع: <https://www.orientlejour.com/article/1414572/le-meurtre-dune-personne-transgenre-a-dora-elucide.html>

3. عوامل التوتر في لبنان

الأسباب الجذرية

تُعزى التوترات الاجتماعية في لبنان إلى مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت مع مرور الوقت.

وُلدت في لبنان بحكم ضعف سيادة القانون وهشاشة المؤسسات بيئة تُحافظ بشكلٍ غير متسقٍ على العدالة والمساءلة والخدمات الأساسية. ومع عجز المؤسسات العُضال في حماية حقوق الأفراد وضمان المعاملة العادلة، اضطرت المجتمعات في كثيرٍ من الأحيان إلى الاعتماد على الجماعات الدينية أو السياسية كسببٍ للدعم الأمني، مما أدى إلى مزيدٍ من الانقسامات. وفي ظلّ التطبيق الانتقائي للقوانين تراجعت الثقة في الحكومة وسائر المؤسسات العامة، مما أدى إلى تفشي الشعور بالإحباط والاستياء العام. ولم يؤدِّ هذا الانهيار المؤسسي إلى تعزيز انعدام الثقة بين المواطنين والدولة فحسب، بل تسبب أيضًا باستفحال المنافسة بين المجتمعات، حيث يسعى كلٌّ منها إلى تأمين الموارد والحماية من خلال قنوات بديلة اصطبغت بمعظمها بطابعٍ ديني. ويتجلى ذلك في حوادث مثل الاشتباك الذي وقع في منطقة الطيونة في بيروت عام 2021، حيث اشتدَّ العصب الطائفي وتحوّل إلى أعمال عنف أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة أكثر من 30 آخرين. اندلعت الاشتباكات في خلال وقفة احتجاجية نظّمها حزب الله وحركة أمل قرب قصر العدل في بيروت ضد المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق بيطار، متهمين إياه بالتحيز في إجراء التحقيقات.²⁷ وسلّطت الحادثة الضوء على التوترات المتزايدة بشأن التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، وأثارت تساؤلات حول قدرة الدولة على الحفاظ على النظام في ظل الانقسامات السياسية والطائفية. أمّا عائلات ضحايا انفجار مرفأ بيروت فنزلت هي الأخرى إلى الشارع ولجأت إلى المظاهرات كوسيلةٍ للمطالبة بالمساءلة وتحقيق العدالة.²⁸

ويتنامى الشعور بعدم الثقة نتيجة تفلّت السلاح وارتفاع معدلات الجريمة في مناطق مختلفة عبر البلاد، مما يولّد حالة عدم أمان. إن الشعور بعدم وجود سلطة ذات موثوقية يمكن اللجوء إليها في فترة الأزمات يُضعف التماسك الاجتماعي ويدفع بالمجتمعات إلى البحث عن وسائل أخرى للحماية، غالبًا ما تكون غير حكومية.

27 لوريان لوجور. (15 تشرين الأول/أكتوبر 2022). اشتباكات الطيونة: عام مضى، تبقى الأسئلة بلا إجابة. المرجع:

<https://today.lorientlejour.com/article/1314720/tayouneh-clashes-one-year-later-questions-remain-unanswered.html>

28 المونيتور. (4 آب/أغسطس 2024). أربع سنوات في غياب العدالة: لبنان يحيي ذكرى انفجار المرفأ. المرجع:

<https://www.al-monitor.com/originals/2024/08/four-years-and-no-justice-lebanon-marks-port-blast-anniversary>

لا يزال المشهد السياسي والاجتماعي في لبنان يعيش شرخاً عمودياً على خلفيّة دينيّة بسبب الشكاوى العالقة منذ الحرب الأهلية التي دامت 15 عاماً بين عامي 1975 و1990. ترك دمار الحرب وغياب آليّة عدالة انتقالية شاملة ندوياً عميقةً وجراحاً لم تندمل حيث فقدت المجتمعات الدينية على اختلافها ثقتها ببعضها البعض. تامت هذه الانقسامات في أعقاب الحرب الأهلية نتيجة إتباع نهج العدالة الانتقالية، ونظام الحكم السائد، والفساد المستشري، وانعدام سيادة القانون. وما زاد الطين بلّة، أنّ الجماعات السياسية والدينية، التي وُلدت نتيجة النظام، تحظى بدعم القوى الإقليمية وتخضع لإملاءات الأجنحة الإقليمية، التي تتعارض في كثيرٍ من الأحيان مع المصالح الوطنية. أدّى النفوذ الإقليمي إلى تعزيز الانقسام الداخلي في لبنان، حيث أصبحت المجتمعات متورّطة في صراعات أوسع نطاقاً في الشرق الأوسط. وفي مجتمع تحرّكه الانتماءات الدينية والسياسية التي تؤلّب شريحةً ضدّ الأخرى أو تدعمها، تامت حالة اللاتقّة، مما أدى في نهاية المطاف إلى زعزعة استقرار النسيج الاجتماعي في لبنان وتهديد وحدته الوطنية.

وتصبّ القيود الاقتصادية والمالية الزيت على نار التوترات الاجتماعية في ضوء الانهيار الاقتصادي في لبنان، والذي ترك شريحة كبيرة من السكان تكافح في سبيل لقمة العيش وتتنافس في الحصول على الموارد النادرة، من مأكّل ومشرب وطاقة. على سبيل المثال، أصبح الوصول إلى المياه مقيداً نتيجة البنية التحتية المهترئة والإدارة غير الفعالة، في حين أدّى الانهيار الاقتصادي في لبنان إلى تراجع استيراد السلع الأساسية. أمّا التغذية بالتيار الكهربائي فبالكاد تتوفّر بسبب سوء الإدارة ونقص الصيانة. ولم تسلم المواد الغذائية أو الأدوية والوقود من عبء الأزمة حيث باتت شحيحةً وباهظة الكلفة نتيجة التضخم وانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية.²⁹

والأزمة الاقتصادية في لبنان ضاربة جذورها في عقودٍ من سوء الإدارة والفساد. ومع تناقص الخدمات الأساسيّة والفرص على مر السنين بسبب سوء الإدارة والاختلاس، عانى المواطنون من البطالة والتضخم وتدهور نوعية الحياة. وأدى هذا الوضع الصعب إلى شعور بالاستياء والإحباط، سيّما في ظلّ التفاوت الهائل في الثروة والامتيازات بين المواطنين والسياسيين. أدّى انهيار الخدمات الأساسية (مثل الرعاية الصحية والتعليم والسلامة العامة) إلى عزل السكان المهمشين، الذين صعب عليهم الاندماج وتقلّصت فرصهم في الحراك الاجتماعي والتماسك. وبينما يتنافس المواطنون على الموارد المحدودة والوظائف والدعم الاقتصادي، يتنامى في جميع أنحاء البلاد الشعور بانعدام الثقة والتوتر الاجتماعي. في الواقع، شعر المواطنون نتيجة فساد الدولة وعجزها الإداري أنّ الأخيرة التي لم تعد قادرة على حماية حقوقهم أو ضمان سلامتهم فتخلّت عنهم.

وتعقيدات المشهد اللبناني على مستوياتٍ ليس أقلّها سوء إدارة الحكومة لأزمة اللاجئين السوريين، في ظل وجود عدد كبير من اللاجئين في لبنان. فرض هذا الوضع ضغوطاً هائلةً على الخدمات الحكومية والبنية الأساسية، حيث وجد لبنان نفسه غير قادرٍ على تلبية هذه المطالب من دون الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. أدى الاعتقاد بأنّ المساعدات موجّهة بشكلٍ غير متناسبٍ إلى اللاجئين السوريين دون المواطنين اللبنانيين، إلى شدّ عصب التوتر المجتمعي. لا يؤدّي هذا التحيز الملحوظ إلى تأجيج نار التمييز فحسب، وإنّما أيضاً إلى تحويل اللاجئين السوريين إلى ضحايا لخطاب الكراهية والعنف، حيث ينظر إليهم اللبنانيون كمنافسين على المساعدات والخدمات وسوق العمل الضيقة. ويتفاقم هذا المشهد بسبب تردد الحكومة اللبنانية وعدم شفافيّتها فهي على الرغم من مشاركتها في إدارة خطط الاستجابة، نأت بنفسها عن موقع الشريك الفعلي في القيادة وحافظت على خطابٍ قويٍّ مُناهضٍ للاجئين. أدّى هذا الموقف إلى تجاذباتٍ كبيرةٍ ضد اللاجئين والجهات الفاعلة الإنسانية، مما قوّض ما تبقى من الثقة. هذا وواجهت الجهات المانحة والمؤسسات الإنسانية صعوبة في التعبير بوضوح عن برامجها وآليات الاستهداف بسبب تصاعد المشاعر المعادية

29 هيومن رايتس ووتش. (2022، 12 ديسمبر). لبنان: ارتفاع معدلات الفقر والجوع في ظل الأزمة الاقتصادية. المرجع:

<https://www.hrw.org/news/2022/12/12/lebanon-rising-poverty-hunger-amid-economic-crisis>

لللاجئين، مما حدّ من قدرتها على تقديم معلوماتٍ دقيقة لمواجهة الرواية السائدة. ويزداد هذا التحدي إبحاً في ظلّ بيئة معادية للمساعدات واللاجئين. وتتفاقم هذه الديناميكيات على خلفيّة سجلّ حافلٍ بالشدّ العصبي والتوترات بين لبنان وسوريا، التي أبقت على وجودٍ عسكري ونفوذٍ سياسي كبير في لبنان حتى عام 2005، تاركَةً إرثاً من الاستياء وعدم الثقة الذي لا يزال حتّى يومنا هذا يصبغ مواقف اللبنانيين تجاه اللاجئين السوريين.

عوائق الإصلاح التشريعي

إذا كان الإصلاح التشريعي إجراءً من شأنه أن يساهم في فضّ التوترات الاجتماعية في لبنان، إلاّ أنّه تعرّض، بل ونال منه الشلل في بعض الأحيان، بسبب عوامل مختلفة.

تشكل الأزمات السياسية المستمرة في لبنان، بما في ذلك الفراغ الرئاسي المتواصل، ووجود حكومة تصريف أعمال، والتأخير المتكرر في تشكيل الحكومة، عوائق كبيرة أمام الإصلاحات التشريعية. وفي ظلّ حالة الجمود السياسي أصيبت عملية صنع القرار بالشلل وتعرقل التقدم في تحقيق الإصلاحات، مما تسبب بتقويض إجراءات الحكم. ووفقاً للدستور اللبناني، عندما يتأخر موعد الانتخابات الرئاسية، يُعتبر مجلس النواب اللبناني هيئة ناخبة حصراً إلى حين حلول موعد انتخاب رئيس. أمّا غياب حكومة قادرة على أداء مهامها بكامل طاقتها، إلى جانب الفراغ المستمر في رئاسة الجمهورية، فيمنع البرلمان من سنّ القوانين وتنفيذها بفعالية. على سبيل المثال، ظلّ طرح صندوق النقد الدولي بشأن حزمة الإصلاحات الاقتصادية الشامل والتي تشمل التعيينات الوظيفية معلّقاً منذ صياغته من قبل الحكومة اللبنانية في شهر أبريل/نيسان 2022. وعطلّ البرلمان المشلول مناقشة المنح والبرامج التي تهدف إلى دعم الفئات الأكثر ضعفاً أو إقرارها.

ويتفاقم هذا الوضع بسبب ثقافة الفساد السياسي في لبنان. فقد أدت الممارسات الفاسدة، مثل الاختلاس والرشوة والمحسوبية، إلى تحويل الانتباه بعيداً عن مبادرات الإصلاح، وإعطاء الأولوية للمصالح الشخصية. نتيجة هذا الوضع بدأت مقاومة الإصلاحات التي قد تهدد الوضع الراهن، حيث يخشى العديد من واضعي السياسات والمشرعين فقدان نفوذهم أو قدرتهم على الوصول إلى الموارد.

وفي ظلّ التحديات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تواجهها البلاد، ناضل المواطنون في سبيل البقاء، وتهاوت دوافعهم في الدعوة إلى بذل جهود الإصلاح الهيكلية. وبينما يصب المواطنون تركيزهم على البقاء لم يعد السعي إلى التغيير في صدارة أولوياتهم. هذا وتسببت الأزمة الاقتصادية بتقليص موارد الحكومة اللبنانية، فبات من الصعب تحديد الأولويات التشريعية في ظلّ التركيز على الاحتياجات الفورية. وعلاوةً على ذلك، يصطدم المجتمع المدني بسدّ مانعٍ لناحية المشاركة بفعالية في المناقشات السياسية حول الإصلاحات الضرورية، مما يؤدي إلى استبعاد العديد من الجهات الفاعلة الاجتماعية من اجتماعات وضع السياسات التي تؤثر فيهم بالدرجة الأولى. وأصبح هذا الإقصاء مشكلةً في أعقاب الانهيار المالي، في خلال الحوارات مع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية التي كانت تهدف إلى معالجة الأزمة، مما أدى إلى تهميش المزيد من الأصوات في عملية الإصلاح.

تتفاقم هذه القضايا بفعل التأثيرات الخارجية والتوترات الإقليمية التي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل السياسات الداخلية للبنان. وكما أوضحنا، فإن الأحزاب السياسية المحلية المتحالفة مع المصالح الأجنبية كانت تُغلب منذ زمن الأجنداث الإقليمية على تنمية لبنان. إنّ الإصلاحات الرئيسية التي يمكن أن تفيد جميع اللبنانيين، مثل تدابير مكافحة الفساد

أو التشريعات الخاصة باستقلال القضاء، غالبًا ما تعرقلها أو توقفها الجماعات السياسيّة المدعومة من القوى الأجنبيّة التي تخشى أن تؤدي هذه التغييرات إلى إضعاف نفوذها. شكّل هذا الضغط الخارجي على الزعماء الدينيين أو السياسيين في لبنان سببًا في تشجيع الجمود الذي استمرّ لسنوات، مما حال دون التوصل إلى الإجماع اللازم لإحراز تقدّم حقيقيّ على مستوي سنّ التشريعات والإصلاح.

أمّا الحرب فأدّت إلى تعقيد المشهد الأمني، وشل الحكومة، وتحويل التركيز من الإصلاح إلى الاستجابة لحالات الطوارئ. إنّ التركيز المباشر على البقاء والأمن والاحتياجات الإنسانية يقوِّض الجهود الرامية إلى الدخول في محادثات هادفة حول أولويات الحوكمة وتحقيق الاستدامة. أدّت الحرب إلى تفاقم الانقسامات الطائفية، فبات من الصعب على الفصائل السياسيّة الاتفاق على الإصلاحات، حيث تغلّب كل مجموعة بقاءها ومصالحها على الوحدة الوطنية. وفي ظل حالة الصراع المستمرة، غالبًا ما تصبح الحكومة مشلولة، وتتدهور الثقة في المؤسسات لدفع الإصلاحات قدمًا.

تصطدم الإصلاحات التشريعيّة في لبنان بمقاومةٍ سياسيّة، وغياب الإرادة السياسيّة، والمصالح الراسخة المقاومة للتغيير. في الواقع، كان نفوذ أصحاب المصلحة الأقوياء الذين يستفيدون من الوضع الراهن في البلاد يعوق التقدم، في حين أدّى نقص الوعي العام والمشاركة إلى انخفاض الطلب على الإصلاح. أمّا الجمود المؤسسي، كما هو الحال في الهياكل والعمليات الحالية لإطار 3F، فلا يزال يقاوم التوجهات الجديدة، مُعطلاً الإصلاح الهادف ومانعًا إيّاه. علاوةً على ذلك، فإنّ التعقيد والبطء في العمليات التشريعية المطلوبة من الحكومة اللبنانية، إلى جانب الأولويات الملحة والمتضاربة، يُعيق سنّ الإصلاحات.³⁰

تأثير التوترات

أحدثت التوترات الاجتماعية في لبنان أثرًا عميقًا ومزعزعًا للاستقرار.

وأدّت الانقسامات الاجتماعية المبنية على أسس دينيّة وسياسيّة، إلى تقويض الوحدة الوطنية ومنع العمل الجماعي نحو تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية. وتسبب ارتفاع معدلات انعدام الأمن والجريمة، والتي تفاقمت بسبب الشلل في إنفاذ القوانين، بزيادة الضغوط على المجتمعات، سيّما في المناطق التي أجهدتها شحّ الموارد والخدمات. وعليه، انتشر في هذه الأوساط مقدمو الخدمات الأمنية البديلة،³¹ الذين غالبًا ما تحرّكهم الإملاءات السياسيّة أو الدينية، فتكون النتيجة مزيّدًا من التشرذم وعدم الاستقرار.³² وفي ظلّ الاستقطاب المتزايد، ازدادت معدلات العنف والجرائم الكراهية والتمييز. وأدّى الفراغ في السلطة إلى إفساح المجال أمام الجهات الفاعلة غير الحكوميّة لملء الساحة.

تتعرض الفئات المهمشة، مثل اللاجئين السوريين والنساء وأفراد مجتمع الميم والأقليات الدينية، لخطرٍ متنامٍ على مستوى انتهاكات حقوق الإنسان بسبب تصاعد التمييز وخطاب الكراهية والعنف في لبنان. في الواقع، باتت الفئات الضعيفة قبلة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكوميّة التي أمعنّت في استهدافها في ظلّ فشل الحكومة في تأمين الحماية اللازمة لها من وضعٍ يزداد هشاشةً. ويتضح من الإفلات المستمر من العقاب على الجرائم، مثل جريمة قتل

30 غالي، ج. (31 أيار/مايو 2024). تفكيك الإطار المرجعي الثلاثي في لبنان: منظور التسويات السياسيّة. جامعة باث.

31 رويترز. (28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022). "حراسة الأحياء" في بيروت عودةً إلى الماضي المضطرب. المرجع:

<https://www.reuters.com/world/middle-east/beirut-neighbourhood-watch-echoes-troubled-past-2022-11-27>

32 CSR (2 تموز/يوليو 2022) صعود "جنود الله": هل عادت بيروت إلى زمن الميليشيات؟ المرجع:

<https://icsr.info/2024/07/02/the-rise-of-soldiers-of-god-is-beirut-back-to-the-time-of-the-militias>

المؤثرة على صفحة تيك توك³³، وعدم المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الفئات المهمشة، مثل اللاجئين السوريين وأفراد مجتمع الميم - كما هو الحال في قضية قتل الشخص المتحول جنسياً³⁴ - أنّ الانقسامات الاجتماعية المتجذرة تسببت بانتهاك حقوق الإنسان من دون حسيبٍ أو رقيب. ويتجلى هذا بالفعل في التهديدات والهجمات والإجراءات التقييدية التي واجهها السوريون في لبنان بعد اختطاف باسكال سليمان ومقتله.³⁵

ويعيش الشباب في صلب هذه التوترات الاجتماعية التي تُفقد لهم الأمل في مستقبلٍ مستقرٍّ، فيسعون كُتْرًا إلى الهجرة بحثًا عن غدٍ أفضل. وقد يؤدي هذا إلى نشوء "جيل ضائع" من الشباب المنفصلين عن الدولة والمنقطعين عن النسيج الاجتماعي.

33 لبنانون أون (17 آب/ أغسطس 2024) عائلة بعلبكية تقتل ابنتها المؤثرة على منصة تيك توك لغسل العار. فيلم أدى إلى قتلها المرجع: <https://www.lebanonon.com/news/269741>

34 لوريان لوجور (21 أيار/ مايو 2024). جريمة قتل لشخص متحول جنسياً في دورا: القبض على مشتبه بهما. المرجع: <https://www.lorientlejour.com/article/1414572/le-meurtre-dune-personne-transgenre-a-dora-elucide.html>

35 ذو نيو هيومانيتاريان. (22 نيسان/ أبريل، 2024). السوريون في لبنان يفضلون البقاء في منازلهم مع تزايد المخاوف من العنف المعادي للأجانب. المرجع: <https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2024/04/22/syria-lebanon-fear-xenophobia-violence>

4. أثر عمليّات الإصلاح في التماسك الاجتماعي

واجهت عمليات الإصلاح في لبنان، والتي تُعدُّ حاسمةً لمعالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، العديد من العوائق، ليس أقلها العائق التشريعي، مما ترك المواطنين في حالةٍ من الإحباط وخيبة الأمل. وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى إصلاحات شاملة، يبقى التقدم بطيئاً، والتدخلات معدومةً مما يُعَدّي الانقسامات داخل المجتمع اللبناني.

وفي الواقع، أدى غياب حكومة فاعلة والفسل في معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان إلى تفاقم التوترات الطائفية والسياسية. أما غياب الإصلاحات الحقيقية فأدّى إلى تقويض الثقة في المؤسسات العامة والحوكمة، مما ساهم في نشوء ثقافة اللامبالاة وانعدام المشاركة. ولم يعد العديد من المواطنين اللبنانيين، وخاصةً الشباب، يرى في الدولة وسيطاً لمعالجة مخاوفهم، بل لجأوا إلى أشكال بديلة من الدعم تُبنى على أساس التحالفات الدينية أو السياسية.

يؤدي هذا الشعور المتزايد بالإحباط والاعتراب إلى تفتيت المجتمع، حيث ينقسم المواطنون بشكلٍ متزايدٍ على أسس دينية وسياسية واجتماعية. يُفوّض هذا التشردم الجهود الرامية إلى بناء هويّة وطنيّة موحّدة ويعوق التماسك الاجتماعي، مما يجعل من الصعب على الشعب اللبناني أن يعالج بشكل جماعي التحديات التي تواجه بلده.

الجمود السياسي والشلل المؤسسي

حال الجمود السياسي دون تنفيذ الإصلاحات الضرورية، مثل تلك المتعلقة بقطاع الكهرباء، والإدارة العامة، واستقلاليّة القضاء. أدّى ذلك إلى إعاقة القدرة على معالجة المعضلات التي يواجهها لبنان، بما في ذلك الفساد وغياب القدرة على محاسبة المسؤولين عن الفشل في إدارة الملف الاقتصادي. وفي غياب المساءلة تتراجع ثقة المواطنين في المؤسسات والدولة التي ما عدت تمثلهم. ويتفاقم هذا الوضع بسبب الاعتقاد السائد بأنّ الطبقة السياسية مهتمة بالحفاظ على نفوذها أكثر منه تلبية احتياجات المواطنين.

الإصلاحات الاقتصادية: ضبايئة الطريق إلى التعافي

كشف الانهيار الاقتصادي في لبنان عن الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية. ومع ذلك، فإن وتيرة الإصلاحات كانت على درجةٍ كبيرةٍ من البطء الفتّك. هذا وقويت الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي، ومعالجة الدين العام، وإدخال الإصلاحات المالية بمقاومة أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية الراسخة.

أدى غياب الإصلاح الاقتصادي الملموس إلى انتشار الفقر والبطالة والتضخم على نطاقٍ واسعٍ، مما تسبب بتقويض الأمن المالي للعديد من المواطنين اللبنانيين وإضعاف التماسك الاجتماعي.

أمّا الفشل في تنفيذ إصلاحاتٍ ذات معنى فتسبب باستنزاف الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، فأتسعت هوة اللامساواة الاجتماعية والإحباط. دفعت هذه الإخفاقات العديد من المواطنين إلى البحث عن بدائل خارج الدولة، مما عزز الانقسامات الدينيّة أو السياسيّة.

الإصلاحات القضائية ومكافحة الفساد: مكانك قف

تبقى السلطة القضائية في لبنان خاضعةً لأهواء الفصائل السياسية، مما يقوّض قدرتها على العمل بشكلٍ مستقلٍّ ونزيه. وعلى الرغم من الدعوات إلى إصلاح القضاء، نفّس الفساد في غياب الإرادة السياسيّة وعدم الرغبة في تعزيز حكم القانون. وفي غياب نظامٍ قانونيٍّ فعّال قادر على محاسبة المسؤولين عن الحروب والأزمات المتعددة في لبنان، تنامي الشعور العام بخيبة الأمل.

لم تُترجم إصلاحات مكافحة الفساد على أرض الواقع وهي كانت في صلب ثورة عام 2019. فقد أدّت حالة عدم المساءلة عن الفساد المستشري إلى تأجيج نار الغضب وتقويض الثقة في الدولة سيّما وسط الأجيال الشابة التي نال منها الإحباط.

الإصلاحات الاجتماعية: تقدّم محدود في معالجة حالة انعدام المساواة

لم تُسجّل الإصلاحات الرامية إلى معالجة التفاوتات الاجتماعية في لبنان، مثل المساواة بين الجنسين، ودمج اللاجئين، وتمكين الشباب، سوى تقدّمٍ محدود. وفي حين يواصل بعض منظمات المجتمع المدني الضغط في سبيل إدخال الإصلاحات اللازمة، حال الشلل السياسي دون إحداث تغييرٍ يُذكر.

وتظل المجتمعات الأكثر ضعفاً معرّضةً للتمييز والإقصاء، سواء على المستوى القانوني أو الاجتماعي. وأدى الافتقار إلى سياساتٍ اجتماعيّةٍ شاملة تعزز الإدماج والمساواة إلى تفاقم الانقسامات داخل المجتمع اللبناني، فغاب الشعور العام بالانتماء والتضامن.

أثّرت هذه الأزمات بشكلٍ غير متناسبٍ في الشباب اللبناني، الذي يواجه مستوياتٍ قياسيّةً من البطالة وفرص تعليم أو ترقية محدودة فيجد نفسه عرضةً للإحباط وخيبة الأمل، سالماً درب الهجرة بحثاً عن فرصٍ أفضل في عوالم أخرى.



ردم الهوة

تعزيز التماسك الاجتماعي والمساءلة

من خلال عملية الإصلاح في لبنان

